

Distr.: General
23 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

محفل الاستثمار العالمي الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالحاسبة والإبلاغ

الأونكتاد الثالث عشر

المعقود في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، بالدوحة، في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢

ملخص من إعداد أمانة الأونكتاد

١- ضم "الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالحاسبة لأغراض التنمية" المؤسسات العالمية والوطنية الرائدة المكرّسة لتمتين البنية الأساسية للمحاسبة. وكان من بين المشاركين هيئات وطنية ودولية معنية بوضع المعايير، ومنظمات تنمية دولية، وهيئات مهنية رائدة. وأكد المشاركون أثناء الاجتماع دور المحاسبة الحاسم الأهمية في اجتذاب الاستثمار وتدعيم التنمية الاقتصادية المستدامة؛ بينما ألقوا الضوء أيضاً على الافتقار إلى القدرات اللازمة للإبلاغ المرتفع الجودة بخصوص الشركات في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢- ووجد اتفاق عام على الحاجة إلى المزيد من بناء القدرات في مجال المحاسبة والإبلاغ. ورحب المشاركون بطرح الأونكتاد للمجموعة الجديدة من "أدوات تطوير المحاسبة" التي تتألف من "إطار تطوير المحاسبة"، ومجموعة من "مؤشرات تطوير المحاسبة". وكانت مجموعة الأدوات تلك نتاجاً لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأونكتاد. وهذا الفريق، الذي يتكون من أكثر من ٣٠٠ خبير من أكثر من ١٠٠ بلد، قد وضع المكونات الرئيسية لمجموعة الأدوات على مدى فترة سنتين،

والتي تشمل عقد اجتماعات سنوية في جنيف، واجتماعات استشارية خاصة للفريق، وسلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة الوطنية في جميع أنحاء العالم. وشهد الاجتماع الرفيع المستوى في الدوحة طرح مجموعة الأدوات هذه على جمهور أوسع نطاقاً من غير الفريق العامل.

٣- وأكد العديد من ممثلي الحكومات على فوائد الأدوات في تحديد المجالات ذات الأولوية، وتيسير إجراء حوار وطني بشأن تطوير المحاسبة. وبحث المشاركون الطبيعة المعقدة للبنية الأساسية للمحاسبة، وأشاروا إلى كثرة عدد السلطات الحكومية والهيئات المهنية التي يجب أن تعمل معاً.

٤- وتناولت المناقشات أيضاً التحديات الراهنة التي تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتبادل المشاركون أيضاً الآراء بشأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٥- وسلّم المشاركون أيضاً بالدور الرئيسي الذي تؤديه البنية الأساسية للمحاسبة في تطوير قطاع قوي من مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشار إلى ضيق سبل حصول هذه المؤسسات على الموارد المالية في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بسبب جملة أمور من بينها عدم مسك الدفاتر، والافتقار إلى الثقة بين منظمي المشاريع والمستثمرين، والمهارات الإدارية المتسمة بالنقص.

٦- وأولي الاهتمام أيضاً للتحديات الجديدة التي تواجه المحاسبين في تلبية الطلبات المتزايدة المتعلقة بالكشف عن المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمة المرتفعة الجودة. وأثيرت بصورة خاصة مسألة المحاسبة والإبلاغ البيئيين بشأن الانبعاثات التي تؤثر في تغير المناخ، وهي قد أثّرت في السياق الأوسع المتمثل في استحداث الأدوات الصحيحة لتيسير استراتيجيات النمو الأخضر. واتفق المشاركون على أن من شأن اتباع نهج منسق دولياً بخصوص الإبلاغ بتغير المناخ أن يسهل تسهيلاً كبيراً الجهود الرامية إلى الانتقال إلى اقتصاد أخضر.

٧- وفيما يتعلق أيضاً بالكشف عن المعلومات المتعلقة بحوكمة الشركات، لاحظ كثير من المشاركين أن هذه المعلومات غير المالية تؤدي دوراً أساسياً في تطوير أسواق رأس المال وترويج الاستثمار. بيد أنهم سلموا بأن كثيراً من البلدان النامية ومن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ليس لديها متطلبات للكشف عن المعلومات المتعلقة بحوكمة الشركات. ويضاف إلى ذلك أن كثيراً من البلدان النامية ومن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لا تملك القدرة التقنية على تعزيز الامتثال للوائح الكشف القائمة، أو لنوعية معدي التقارير بكيفية الكشف عن المعلومات المتعلقة بحوكمة الشركات كشفاً سليماً.

٨- وأكد المشاركون على أهمية إيجاد بنية أساسية متينة للمحاسبة من أجل تشجيع الاستثمار والاستقرار والتنمية الاقتصادية المستدامة. وأشاروا إلى قيمة مجموعة أدوات تطوير المحاسبة التي وضعها الأونكتاد باعتبارها مفيدة في تنظيم الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين

البنية الأساسية للمحاسبة، وشجعوا شركاء التنمية على دعم هذه الأدوات. وأفادت أيضاً بعض البلدان النامية بأنها تستثمر مواردها المحدودة الخاصة بها في استعمال مجموعة الأدوات هذه، تسليماً منها بقيمة المحاسبة للتنمية.

٩- وفيما يلي الخلاصة:

(أ) اتفق المشاركون على ضرورة رفع درجة المحاسبة في سلم أولويات سياسات البلد باعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الأوسع نطاقاً؛

(ب) أكد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمحاسبة لأغراض التنمية أهمية دور المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، في الوقت الذي سلط فيه الضوء على الافتقار الكبير في كثير من البلدان النامية إلى القدرات اللازمة لإيجاد بنية أساسية متينة للمحاسبة؛

(ج) اتفق بشكل عام على الحاجة إلى المزيد من بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بقصد إيجاد بنية أساسية للإبلاغ من قبل الشركات تكون مرتفعة الجودة؛

(د) سلّم المشاركون بضرورة انتهاج نهج متكامل لتطوير المحاسبة، يشمل كلاً من المواضيع المالية والمواضيع غير المالية، ويركز على المؤسسات والأنظمة والموارد البشرية؛

(هـ) أُكِّد على الإبلاغ غير المالي (البيئي والاجتماعي والحوكمي) باعتباره مكوناً مهماً من مكونات المحاسبة الحديثة في سبيل تعزيز التنمية المستدامة؛

(و) أثبت تقاسم الخبرات القطرية المتعلقة باختبار المجموعة الجديدة "الأدوات تطوير المحاسبة" التي وضعها الأونكتاد أنها مفيدة؛

(ز) دعا المشاركون الأونكتاد إلى الاستمرار في مساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها من أجل تحسين متطلبات الإبلاغ وممارساته لديها وفقاً للمعايير والقوانين والمؤشرات المعترف بها دولياً.